

(ج) طلب اجراء البحوث الضرورية للوقاية من الجريمة ومكافحتها والتنسيق بين البحوث المختلفة التي تتولاها الوزارات أو الهيئات المختصة .

مادة ٣ - تتولى الوزارات المعنية تنفيذ ما نخصها من القرارات الصادرة من المجلس .

مادة ٤ - يكون للمجلس سكرتارية دائمة تضم خبراء متخصصين في شؤون الوقاية من الجريمة يختارهم رئيس المجلس

مادة ٥ - يضع المجلس لأئحته الداخلية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٩٠ (٢٤ فبراير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير مصلحة التدريب بوزارة الداخلية في درجة وكيل وزارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - يعين اللواء حسين محمد حل الریحاني ، مدير مصلحة التدريب في درجة وكيل وزارة .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ المحرم سنة ١٣٩١ (٢٨ فبراير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٢ لسنة ١٩٧١

بتشكيل مجلس أعلى للوقاية من الجريمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس أعلى للوقاية من الجريمة على الوجه التالي :

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رئيسا

وزير الشؤون الاجتماعية

رئيس مجلس ادارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

النائب العام

رئيس الرقابة الإدارية

وكيل وزارة من كل من وزارات الداخلية، الشؤون الاجتماعية،

العدل ، التعليم العالي ، التربية والتعليم ، الشباب ، العمل ،

الخزانه ، الصناعة والتترول والثروة المعدنية ، الزراعة

والإصلاح الزراعي ، الادارة المحلية ، الاعلام ، الثقافة ،

الصحة ، الأوقاف وشئون الأزهر

مدير مصلحة الأمن العام

مدير مصلحة السجون

ممثل الاتحاد الاشتراكي العربي يختاره الأمين العام للاتحاد

ممثل لاتحاد الإذاعة والتلفزيون يختاره رئيس الاتحاد ..

نقيب الصحفيين

خمسة من المعنين بدراسة ظاهرة الجريمة والمشتغلين بالوقاية منها

ومكافحتها يختارهم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ..

مادة ٢ - يختص المجلس بما يأتي :

(أ) وضع السياسة العامة للوقاية من الجريمة والانحراف ومكافحتها .

(ب) التخطيط العام لمواجهة الظواهر الإجرامية وتحديد دور الوزارات والهيئات المختلفة في تنفيذ ذلك .